

أبعد من سياسة ونظام... سورية ولبنان:

||

حازم صاغية

هيا بنا

العدد الثاني، كانون الثاني ٢٠٠٦

حازم صاغية

سورية ولبنان:
أبعد من سياسة ونظام...

دخات

هيا بنا

العدد الثاني، كانون الثاني ٢٠٠٦



www.hayyabina.org

hayyabina@hayyabina.org

tel: 00961 3 12 94 62

حين جلا الجيش الفرنسي عن سورية ولبنان، عام ١٩٤٦، نشأت دولتان لا يكفي وصف «الأخوة» العربي لجعلهما أخوين. ذاك أن البلدين الوليدين كان يفرق بينهما أكثر من عنصر يطال التكوين والمعنى، مُخففاً من أثر الاشتراك في لغة واحدة وتاريخ جامع ورقعة أرض معيّنة.

فسورية الحديثة جاءت استجابة لفكرة الوحدة التي لم تتحقق مع فيصل الأول بعد الحرب العالمية الأولى. وهو ما أوجد في وعيها السياسي الشعبي شعورين يزيد التعبير عنهما أو يقل، إلا أنه لا يختفي. فمن جهة، صوّرت الكيانات المشرقية الصغرى، كلبان والأردن وفلسطين، أجزاءً من سورية خلقها الانتدابان الفرنسي والبريطاني. وللسبب هذا، نُسب إلى هذه الكيانات

أنها تحمل في ذاتها بذوراً مناهضة للوحدة. ومن جهة أخرى، قُدّمت سورية ضحية مؤامرة قضت بتصغيرها، ابتدأت بمعاهدة سايكس - بيكو في ١٩١٦ ولا تزال مستمرة. وتآدى عن اجتماع الشعورين هذين عظام جريح يذهب بعيداً في توكيد البأس والشدة اللذين لا تدعمهما إلا إمكانات متواضعة، فيما يغور عميقاً في الخوف من المؤامرات، فتختلط قوته وضعفه، وتصير انتصاراته مجرد نجاحات في الحد من هزائمه.

في المقابل، ولد لبنان الحديث استجابة لفكرة الحرية. والحرية المقصودة هي تلك التي تحرزها أقليات دينية ومذهبية تريد أن تتجاوز وتبني تجربة لا يهيمن عليها نموذج أحادي كاسح. وبدل دولة الأمير فيصل التي

احتلت اللاوعي الجمعي للسوريين، وجعلَ حزبُ البعث علمَها علمَها، ارتسمت المتصرفية في جبل لبنان، وأواخر القرن التاسع عشر، الصورة المرجعية للبنانيين في وصف دولتهم. وإذا بدت الحكومة الفيصلية نوعاً من استئناف للسلطنة العثمانية العابرة الحدود بقلب قومي عربي، شكّلت المتصرفية المحاولة الناجحة والمبكرة في إحراز حكم ذاتي يحررها جزئياً من السلطنة إياها. ولأن الوحدة تكبت حرية الأجزاء، فيما الحرية تردّ الوحدة إلى ذوات مستقلة، اتّسمت النزعة اللبنانية بخوف دائم من الوحدةية المتهمة بالسعي إلى دمجها، مثلما اتّسمت النزعة السورية بحذر دائم من الكيانية المتهمة ببث الفرقة في الجسم القومي الافتراضي.

وعن افتراق أصلي كهذا نشأت افتراقات أخرى. فسورية شاءت، أقلّه حتى قيام عهد حافظ الأسد في ١٩٧٠، أن تنفي ذاتها وتؤكد أنها خطوة على طريق وحدة أكبر. هكذا ألحّت، وهو غير مألوف في الدول، على تذويب نفسها مطالباً بوحدة اندماجية مع مصر. وخلال ذاك العهد الذي

امتد بين ١٩٥٨ و١٩٦١ غدت، بمحض إرادتها، «إقليماً شمالياً» في «جمهورية عربية متحدة». فحين انهارت الوحدة أمست «جمهورية عربية سورية»، ومنذ وصول البعث إلى السلطة في ١٩٦٣ أضحّت «قطراً».

وهو ما جعل سورية، التي ينتابها خجل ذاتي بكونها دولة، تبدو أقرب إلى وظيفة في خدمة العروبة المُتخيّلة منها إلى بلد. فهي تصمد وتتصدى وتحبط وتواجه أكثر بكثير مما تتحدث عن تعليمها وطبابتها واقتصادها وإنتاجها. حتى نشيدها الوطني الذي كتبه أحد رجالها التقليديين، خليل مردم بك، خلا من ذكر البلد واسمه واستعاض عنهما بـ«ربوع الشّام بروج العلا». وقد شدّد واضع النشيد على معان عروبية من صنف خطابي، كـ«عرين العروبة بيت حرام» و«منا الوليد ومنا الرشيد»، علماً أن أولهما جاء من شبه جزيرة العرب والثاني عاش في بغداد. ولم يشدّ عن ذلك شعراء سورية في القرن العشرين ممن تحاشوا ذكرها، فارتبط اسم عمر أبو ريشة، مثلاً، بمواقف عروبية عامة، وذكر نزار قباني أسماء بلدان، عربية

يلوح لها اللبنانيون أو الأردنيون مُتراخين حيال الغرب، تضغط عليهم كي لا يتراخوا. بيد أنها كلما تواضعت في تمثيلها الوطني تعالت في تمثيلها الإيديولوجي «القومي»، ما يجعلها ناطقاً بلسان الكلّ قياساً بالآخرين الذين ينطقون بلسان الأجزاء. فإنكار النفس، إذًا، من قبيل التسفيل الذاتي، يمارسه متشاورٍ عنيد، أو أنه تواضع زائفة تأتيه عنجهيةً مستترة، وفي الوقت عينه، تاعسةً ومحتقنة.

وهو سلوك انجرت عنه ديبلوماسية تجتمع فيها الغيرية اللفظية والأناية الفعلية. وقد رأينا مثل هذا الاجتماع ساطعاً في ما بين أواسط السبعينيات وأواسط التسعينيات، إصراراً على تفاوض جماعي مع إسرائيل، أو «وحدة مسارين»، منعاً لـ «الاستفراد»، وعقاباً لمن يتفرد لا تخالطه الرحمة ولا يراعي، طبعاً، واقع الدول والسيادات.

لكن نزعة الوصاية السورية على الجيران الصغار ترافقت مع ميزة واحدة هي الثمن الذي تتطلبه أبوية «الدور القومي»: فمنذ نزوحهم في ١٩٤٨، عومل فلسطينيو سورية بشكل لا ترقى

وغير عربية، أكثر بكثير مما ذكر اسم بلده. ولئن حفل بعض الشعر السوري باسم الشام والشام، ما شارك فيه اللبناني سعيد عقل، فقد تكون الإحالة الضمنية إلى «بلاد الشام» ما خفف حرج الجهر بالتعيين هذا. وغني عن القول أن ما من شاعر لبناني، في المقابل، إلا كتب قصيدة أو أكثر عن لبنان، وبعضهم ترك ديواناً أو أكثر في البلد ذاك. ولربما كان مطرب لبناني هو وديع الصافي - الذي وصف وطنه بأنه «قطعة سما»، ورفع اسمه إلى «صلاة» - أول من ذكر الجيران باسمهم في أغنيته «سورياً يا حبيبتى». فهي، إذًا، دولة لا تحب اسمها، وكم هو لافت أن أنطون سعادة، ذاك اللبناني الذي أسس حزباً يقول بالانتماء إلى «الأمة السورية»، هو من اعتبره المتن العريض لثقافة دمشق السياسية عدواً للعروبة، ووصمت حزبه بالتأمر على «الأمة العربية».

لكن سورية، إلى هذا، لا تكف عن تنبيه «الإخوة» الصغار إلى واجباتهم في حق أنفسهم. فحين يبدو لها الفلسطينيون متهاونين في حقوقهم، تصير دمشق الطرف الأكثر تشدداً في المطالبة بالحق الفلسطيني، وحين

وَمُنَحُوا الحقوق النظرية التي يتمتع بها المواطنون السوريون ما خلا التجنّس. وهو ما لا يصحّ في لبنان المكتفي بذاته والذي اشتهرت أدواته الأمنية والعسكرية بقسوة على الفلسطينيين صاحبها تمييز بلغ ذروته في قانون العقوبات. وهو، لأنه صغير وضعيف، نراه يمتنع عن وعظ جيرانه في ما خص واجباتهم تجاه أنفسهم، يقف طموحه عند مطالبتهم بعدم التدخل في شؤونه حتى حين يخلّ بواجباته.

فلبنان نشأ، منذ نشأ، زاهياً بذاته حتى النرجسية، لا يرضى زمناً له أقل من المطلق الخرافي. ذاك أنه، كما يقول نشيده الوطني، «شرقنا قلبه أبداً لبنان (...). مجده أرزه رمزه للخلود». وربما كان البلد هذا بين أشد بلدان الأرض امتداداً لذاته من قبل شعرائه ومُغنييه وصنّاع فولكلوره ورموزه، حتى ليبدو، في نظر إيديولوجييه، غاية قائمة بذاتها. فحتى المآكل، في نظر شارحيها اللبنانيين، لا ينفصل اشتهاؤها عن لبنانيتها، وحتى المناخ والطقس «العليلان» تسكنهما لبنانيتها وتحل فيهما بمعنى يكاد يكون صوفاً. وهذه كلها مصادر دخل وكسب للبنانيين،

تجعل النفع يتداخل مع القداسة، والقداسة مع النفع، مما لا تعرفه إلا المجتمعات التجارية والاقتصادات المفتوحة التي تطوّع الماضي الزراعي والرومنطقي لخدمتها. وسورية، بطبيعة الحال، لا تملك ما يحفزها على تقديس أشياءها، طبيعةً ومطبخاً. فهي لم تحاول، تبعاً لنموذجها واقتصادها، الانتفاع بمعطياتها إلا مؤخراً وقليلاً. فعلى رغم عراققة حلب ودمشق في المآكل، لم يعرف العالم مطعماً سورياً. وعلى رغم الجمال والتنوّع اللذين يسمان المساحة السورية الكبيرة، لم يُعرف لذاك البلد تخصص في السياحة أو ترحيب بالسياح الذين تجعلهم كاميراتهم موضع شبهة.

ولا يترك الاختلاف بين مطلععي النشيديين الوطنيين مكاناً لغموض يموّه التباين. فما كتبه رشيد نخلة يسمّى «الوطن» محاولاً، بطريقته، محاكاة عالم ينقسم أوطاناً ودولاً - أمماً، فيما يستخدم مردم بك «الديار»، وهي جمع «ديرة» البدوية. ويخاطب النشيد السوري العسكريين، وهم «حماة الديار»، فيحييهم ويعاهدهم، فيما النشيد اللبناني يعاهد «الوطن» الذي «كلنا» له. ولئن عبّر هذا الأخير

عما يشبه ديناً وطنياً متزمتاً، تولّت الشبيبة اللبنانية، جيلاً بعد جيل، ترطيب الوطنية هذه بـ«أناشيد» عامية موازية تعارضه وتسخر من جديته. وهذا، بالتأكيد، ما لا تتيحه مهابة المناشدة السورية لأدوات الجيش والجبروت.

فمنذ نشأتها الأولى، احتلت «القوة» موقعاً مركزياً في الإيديولوجيا الوطنية السورية. فالأبطال الذين تتغنّى بهم هم خالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي، وفي الزمن الأحدث عهداً، يوسف العظمة وجول جمال وعدنان المالكي. وهم جميعاً عسكريون وقادة لعبوا أدواراً في محاربة عدو غريب أو قضوا على يده. وتعبيراً عن نزوع إلى القوة كهذا، وهو من شروط الوحدة، ارتبط التاريخ السياسي الحديث أوثق الارتباط بالمؤسسة العسكرية. هكذا لم يكن مصادفاً أن أول الانقلابات العسكرية الناجحة في العالم العربي هو الذي شهدته دمشق في ١٩٤٩، بعد أقل من ثلاث سنوات على الجلاء. وما بين هذا الانقلاب الذي نفذه حسني الزعيم حينذاك وحكم البعث الذي دام ٤٢ سنة، لم يكن التاريخ السياسي لسورية غير تاريخ توطيد السلطة العسكرية. أما

لبنان فـ«قوته في ضعفه»، حسب عبارة شهيرة لأحد قادته السياسيين، مؤسس حزب الكتائب بيار الجميل. صحيح أنه بنى جيشاً، إلا أن جيشه ظل جزءاً من الفولكلور الوطني تتغنى به القصائد الشعبية مثلما تتغنى بجمال الطبيعة والعادات الريفية والمآكل. لهذا شمل أبطال الإيديولوجيا اللبنانية شخصيات ميثولوجية كأدونيس وعشروت، ورجال دين وُصفوا بالتسامح كالإمام الأوزاعي، ووجوهاً أدبية وثقافية كخليل جبران والريحاني. ولئن دخل في خانة الأبطال حكامٌ وقادةٌ، كفخر الدين الثاني وبشير الشهابي، فقد قُدموا، بقليل من الدقة وكثير من التصنيع الإيديولوجي للماضي، رموزَ تعايش بين طوائف اللبنانيين وآباءً مؤسسين لوحدتهم.

وكان من نتائج تطوير المجتمع العسكري في سورية قيام أنظمة قمعية اشتهرت في تجاوزها على حقوق الإنسان وممارسة الحكم عقداً بعد عقد، بموجب قانون الطوارئ، بينما أدى الدور الضامر للجيش اللبناني إلى التمتع بحريات ملحوظة وبقاء القمع، في لبنان التقليدي السابق على الحرب، محدوداً بحدود محتملة.

وفي هذه الغضون أنتجت سورية العسكرية مساهمات في الفكر السياسي المترجّح بين النمطين الديكتاتوري والتوتاليتاري، كما منحت رموزاً وتقنيات. فاسم عبد الحميد السراج ذاع مبكراً بصفته الرجل الذي نفذ، بين أعمال كثيرة أخرى، إبادة الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو بالأسيد. وفي غرة عهد البعث، بعد انقلاب آذار (مارس) ١٩٦٣، صدرت قائمة بمئات الأسماء من الذين حُرّموا حقوقهم المدنية. وقد عاشت سورية عقوداً، لا على قانون الطوارئ فحسب، بل من دون صحف حرة. وكانت كلما انفتحت شهية نظامها التهمت صحافياً لبنانياً.

وبدورها تشاركت الإيديولوجيتان السورية واللبنانية في تمجيد «شهداء ٦ أيار» ممن أعدمهم الجنرال التركي جمال باشا عام ١٩١٦. لكنّ بينما ربطت الإيديولوجيا السورية بين شهادة هؤلاء وانتصارهم لـ«القضية العربية»، ربطت الإيديولوجيا اللبنانية بين شهادتهم وتعددهم الطائفي الذي يقوّي فكرة لبنان واستقراره. وقد عمل التوازن الطائفي في البلد الأخير على استبعاد الانقلاب العسكري،

فلم يتعرض لبنان إلا لمحاولة هزيلة نفذها القوميون السوريون في آخر أيام العام ١٩٦١، هي التي أجهضت بعد ساعات على قيامها. أما رؤساء لبنان، قبل اندلاع حرب ١٩٧٥، فكانوا كلهم مدنيين باستثناء واحد هو قائد الجيش فؤاد شهاب الذي اضطر للحفاظ على النظام البرلماني والتكيّف، بطريقته، معه. وبعد ست سنوات قضاهها شهاب في الرئاسة، بين ١٩٥٨ و١٩٦٤، رأيناه يعزف عن التجديد لنفسه، على رغم إحراره أكثرية نيابية كانت تتيح له ذلك.

وبينما شارك الجيش السوري في حروب ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ العربية-الإسرائيلية، وغدت مشاركته هذه مصدراً للأساطير ووظفت في تصليب السلطة وعبادة حافظ الأسد، فإن الجيش اللبناني لم يشارك إلا في حرب ١٩٤٨، وكانت مساهمته محدودة أقرب إلى الرمزية. في المقابل، لئن نهضت الإيديولوجيا السورية على فكرة «الواحد»، نهضت الإيديولوجيا اللبنانية على فكرة «المتعدد». فالأولى فاخرت بـ«الهوية العربية» فيما فاخرت الثانية بخليط من الهويات والحقب تحتل فيها الحقبة العربية موقع الأول

بين متساوين. وهو ما تأدّت عنه صور ورموز متباينة: فدمشق، في الأيديولوجيا السورية، «قلب العروبة النابض» بينما بيروت، في الأيديولوجيا اللبنانية، «جسر بين الحضارات» تُستحضر معه مدرسة بيروت الرومانية، كما يُستعان بالوظائف السياحية والمعاني والدلالات الكوزموبوليتية.

وسار هذا في موازاة موقفين من «الغرب». ذاك أن اللبنانيين حافظوا على الرواية القديمة لـ«النهضة العربية»، ومفادها الضمني أن التقدم اقترب من المثال الغربي وقيمه. وإذ عمل لاحقاً اقتصاد الخدمات الوسيط والتوسّع في تعليم اللغات الأجنبية، فضلاً عن السياحة والهجرة، على تعزيز الرؤية هذه، بقي الغرب موضوعاً يتراوح بين الحذر والعداء في النظرة السورية: فهو المتهم بتجزئة سورية، علماً أنها لم تكن مرةً موحدةً بصفاتها هذه، وهو المُدان بسبب رعايته الدولة العبرية تأسيساً وانتصاراتٍ واستمراراً.

وبين مفهوم التقدم اللبناني بوصفه تماهياً مع الغرب، ومفهوم التقدم السوري بوصفه صراعاً ضد

الغرب، أكد اللبنانيون على الروابط المصنوعة التي تنجم عن الاقتصاد والمصالح والتعليم. أما السوريون، من ناحيتهم، فأكدوا على الروابط المعطاة والموروثة التي تنبثق من الاشتراك في اللغة والتاريخ والأرض والقرابة.

فسورية، بالمعنى هذا، محفورة حفراً في المكان العربي، وفي زمانه كذلك. أما لبنان، كما ترسمه إيديولوجيته، فيأبى أن ينحصر في الرقعة التي هو فيها، مثلما يأبى الانسار في حقبة زمن واحدة. وللغرض هذا تستنجد الأيديولوجيا اللبنانية بالمهاجرين الذين يربطون المنبع المحلي بالمصبّ العالمي، على رغم ريفيّة وأبرشيّة لم يبرأ منهما العقل اللبناني للعالميّة والعالمي. وامتداداً لفكرة «الواحد» تعتمد الأيديولوجيا السورية على نظام الحزب الواحد والحقيقة القومية التي لا يرقى إليها شك ولا تطبيق الشراكة مع فكرة أخرى. ولئن وجد الاتجاه هذا تتويجه، عام ١٩٦٣، مع استيلاء البعث على السلطة، فإن الضابط الانقلابي أديب الشيشكلي كان قد أسس، إبان إمساكه بشرايين بلده، مطالع الخمسينيات، حزباً حاكماً

مُتِيحَةً لِلْحُكَّامِ هُوَ لَاءٌ مِنْ غَيْرِ السَّنَةِ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَوْجِبِ وَعِي قَوْمِي - سَنِّي .
أما لبنان فبلد أقلّيّ شكل المسيحيون فيه لدى تأسيسه حوالي ٦٠ في المئة من السكان، إلا أن أكثريتهم المارونية لم تكن تتعدّى ثلثيهم، فيما توزع الثلث الآخر بين سائر الطوائف المسيحية .
ولئن عدّ المسلمون آنذاك ٤٠ في المئة، فقد انقسموا طائفتين كبيرتين هما السُنّة والشيعّة، فضلاً عن الطائفة الدرزية الصغيرة .

فوق هذا، مجّدت الإيديولوجيا السورية السائدة الكثرة بينما مجّدت الإيديولوجيا اللبنانية السائدة القلّة .
ففي دمشق كان التركيز على «القومية» و«الرسالة الخالدة» و«معركة المصير»، وفي بيروت ساد تركيز، لا يقلّ فولكلوريةً وتبجّحاً، على فرادة اللبناني ونبوغه . وقد ركّزت الأولى، وتركّز، على شعبية الجماعة: فهي التي تحفظ الهوية كما توفرّ أسباب القوة جيشاً واقتصاداً . وهو ملحوظ في عموم التيارات السياسية والإيديولوجية التي تحكّمت بالتاريخ السوري الحديث، لكنه ملحوظ خصوصاً في الحيز الضخم الذي تشغله الدولة في الاقتصاد .

دعاه «حركة التحرير العربي» . وخلال السنوات الثلاث من عمر الوحدة، حلّت الأحزاب جميعاً وسُلم الحكم لـ «الاتحاد القومي» ومن بعده «الاتحاد الاشتراكي العربي» . وقياساً بهذا العيش المديد داخل إطار ناظم للحياة، مُمسك بتلابيبها، روّجت الإيديولوجيا اللبنانية، بقدر من الصحّة وقدر من الإنشاء، للتعايش بين الجماعات والطوائف، وتالياً الأحزاب، رافعة إياه إلى سويّة الشرعية التأسيسية .

وقد وُجد سبب آخر فصل بين البلدين الوليدين . ذلك أن سورية وطن أكثر في وعيه السياسي، فيما لبنان بلد أقلّيّ . فقراة ٧٠ في المئة من السوريين مسلمون سُنّة، ودمشق عاصمة الأمويين الذين أنشأوا الإمبراطورية المسلمة السُنّية الأولى، والنُصب التاريخي الأهم فيها هو الجامع الأموي وفيه قبر صلاح الدين الذي استعاد القدس من الصليبيين كما نكّل بالشيعّة . صحيح أن التركيبة الطائفية للسلطة كثيراً ما تغيرت فيما بعد، فحل ضباط علويون في مراتبها القيادية، إلا أن العناصر الإيديولوجية التي تبناها البعث وعمّمها لم تتغير،

فهنأ، تحديداً، وخلال ١٩٥٠-١٩٥١، وكان الحكم السوري في ظاهره مدنياً، نشبت أزمة الجمارك ورسومها وقواعد الأنظمة النقدية، التي حرّكها رئيس الحكومة المدني خالد العظم. وبدورها، نمّت الأزمة هذه، حيث أعلنت دمشق الانفصال الجمركي بين البلدين، عن هشاشة المكوّن البرلماني السوري قياساً بالمكوّن الدولي. وقد يقال بحق، بمعايير تلك المرحلة، إن الصناعة السورية رغبت في التخلص من سيطرة البورجوازية اللبنانية على مقدّرات تصدير الدولتين واستيرادهما، وهي كانت أقوى بلا قياس من زميلتها السورية، سيّما وأن مرفأ بيروت كان يحتكر علاقة البلدين التجارية بالخارج. إلا أن الميول الحمائية ووقف تدفق التجارة الحرة ومنع مصطافين عرب من الوصول إلى بيروت، ثم التذرّع بحملات الصحافة على سورية، دلت كلها إلى بطن استبدادي خصب. وعلى النقيض من ذلك تبرز الإيديولوجيا اللبنانية. فهي إذ تُقرّ للفرد بالدور الحاسم، تتغنى بمبادرته ناسبةً إليها إنشاء الوطن ذاته وازدهار مواطنيه.

وهذا إنما يردّ إلى نموذجين: فالثقافة السياسية السورية مرجعها في «الأمة» المستقاة من النموذج الألماني - الإيطالي لأواخر القرن التاسع عشر، فيما الثقافة السياسية اللبنانية مرجعها البناء التعاقدي المُستقى من تجارب كالبليجكية والسويسرية. وكثيراً ما تباهى لبنانيون، انساق بعضهم وراء ابتذال التشابيه، بأن بلدهم «سويسرا الشرق»، يشبهها طبيعةً واجتذاباً للرسميل، ويشبهها خصوصاً في الضعف الذي لا تُجتنب أضراره إلا بالحياد بين متخاصمين أقوياء.

وفي الصورة السورية يغيب الانشقاق، فلا يُذكر بتاتاً أن دمشق وحلب مدينتان متنافستان، وأن الثانية «عاصمة الشمال»، حسب تسمية لا تخفي البرم بواحدية المركز الدمشقي. بل لا يُذكر، وراء السور الكلامي الحصين عن «الشعب العربي في سورية»، أن السوريين طوائف علاقاتها ليست دوماً على ما يرام. فلا يُستدلّ، مثلاً، على وجود أكراد في سورية إلا حين ينفجر شغب كالذي عرفته منطقة الجزيرة في آذار (مارس)

٢٠٠٤. لكن الصورة اللبنانية تقول، بتفاؤل وردّي لا يخلو من مبالغة، إن لبنان لقاءً البحر بالجبل، على ما كتب ميشال شيحا، وإن تركيبه لا يقوم على «الأخوة القومية» بل على طوائف تبغي، أو يُبغى لها، أن تتعايش. وتبعاً لإيديولوجيته، يستحي لبنان بلحظات الانقطاع في تاريخه، مؤكداً على استمرارية الشعب والمؤسسات تأكيداً يوغل في الأسطرة أحياناً. لهذا تبدو الحرب المديدة حدثاً عصياً على التفسير عملاً بنظرة تجمع بين الطوبى والخجل بنقص الحداثة الذي أشعل الحرب. أما «حرب الآخرين على أرضنا» فتلوح، للغرض هذا، مهرباً سهلاً.

وتبعاً لإيديولوجيتها، تنهض سورية على احتفال متواصل بلحظات الانقطاع. فضلاً عن الانقلابات العسكرية الكثيرة التي تشكّل تاريخها الحديث على ضوئها، وكان كل منها يعيد كتابة التاريخ حاذفاً الحقبة الأسبق، نهضت الشرعية البعثية على ثلاث من لحظات القطع مع التاريخ: انقلاب آذار ١٩٦٣ الذي أوصل الحزب إلى السلطة، وانقلاب ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ حين

أطاح عسكريو الحزب «اليساريون» مدنييه «اليمينيين»، وانقلاب ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ حين تفرد الأسد بالحكم بعد قيامه بما أسماه «الثورة التصحيحية». وكان لافتاً أن العهود الانقلابية الثلاثة صحبها، أو تلاها، إغلاق للحدود مع لبنان، حتى لجاز القول إن هذه القدرة الزجرية حيال الجار الأصغر أحد الشروط التكوينية للنظام البعثي.

وفي القطع لا مكان للاستمرارية والتواصل. هكذا يوصم الرؤساء الذين سبقوا الأسد، الأب والابن، بأنهم مشبوهون، أو في أحسن أحوالهم مطرودون من صالون التاريخ إلى مزابله. وبالفعل، قضى نور الدين الأتاسي، آخر من حل في الرئاسة قبل حافظ الأسد، ثلاثة عقود ونصف العقد في السجن قبل أن يلفظ فيه آخر أنفاسه. وهذا مع العلم أن السجان والسجين كانت تربط بينهما رفاقة حزبية، وربما صداقة شخصية، دامت سنوات. لكن رؤساء سورية الآخرين لم تكن حظوظهم أفضل إلا قليلاً من حظ الأتاسي. فقد توزعت أقدار أغليبيتهم الساحقة ما بين الحكم الفوري بالإعدام، كحسني

الزعيم، والاغتيال في الخارج، كأديب الشيشكلي، والموت في الخارج، كناظم القدسي، والنفي المديد إلى الخارج، كأمين الحافظ. أما كتاب التاريخ الرسمي اللبناني فيحتفظ، في المقابل، بمكانة محترمة لرؤساء كإميل إده وأيوب ثابت لا تتجانس سيرتهما مع الرواية الاستقلالية والتأسيسية للبنان. فهؤلاء كانوا، بمعابر سورية متساهلة، جديرين بأن يُسموا «عملاء» يستحقون الموت الذي لا تجوز معه الرحمة.

لكن لحظات القطع في التاريخ السوري الحديث أفضت، مع بلوغ الأسد الأب رئاسة الجمهورية، إلى إماتة التاريخ. فهو، من خلال سبعة «استفتاءات» جاءت نتائجها تعطيه، كل مرة، ما يقارب الـ ١٠٠ في المئة من الأصوات، قضى في الحكم ثلاثين سنة بلا انقطاع. وعندما توفي حل محله نجله بشار في ثاني وراثته جمهورية و«اشتراكية» يعرفها العالم قاطبة، بعد حلول كيم جونج إيل، في كوريا الشمالية، محل أبيه كيم إيل سونغ. وإذا انفجر الوضع اللبناني برمته من جراء تعديل الدستور والتمديد للرئيس إميل لحود، تمكن السوريون، ببساطة

وسلاسة، من تعديل دستورهم بما يجيز لابن الرابعة والثلاثين (!) شغل المنصب الأول.

فلبنان لا يعمل بالإملاء، وسورية كأنها لا تعمل إلا بالإملاء. فهو، مثلاً، لم تنشأ الهيمنة فيه على قاعدة ضيقة، ولم يخلُ اشتغالها من التقيّد بديناميات التوافق والمشاورة. ذاك أن الموارد حين حكموه، قبل الثمانينات، كانوا إحدى طوائفه الكبرى، لكنهم كانوا أكبر الطوائف في المواقع التعليمية والثقافية، الاقتصادية والمالية. وهم وسّعوا رقعة هيمنتهم بضم أغلبية المسيحيين غير الموارد، ومعهم أغلب سنّة الأرياف، والدروز الزبيكيون، وأحياناً، كما في السنوات الشهابية، الجنبلاطيون أيضاً، ونصف العائلات السياسية الشيعية على الأقل. وفي المقابل، تستطيع طائفة صغرى في سورية، لا تعدّ أكثر من عُشر السكان بكثير، ولا تملك من مصادر التقدّم، التعليمي والثقافي، المالي والاقتصادي، أكثر من عُشرها، أن تحكم. وما دامت السيطرة على الجيش هي وحدها ركيزة السلطان، باتت الهيمنة أقرب إلى سيطرة جلفة غير عابثة.

وهو ما جعل المدينة تحكم الريف في لبنان بقدر من العجرفة والأناية كان الريفيون المتكدسون في الضواحي يتفردون عليهما ويمتعون منهما. بيد أن المدينة قاومت الريف بأن تشرّبت ثقافته وقيمه، فأساءت إلى نفسها ولم تُسع على الريف إلا التكريم الرمزي. وفي الثمانينات، انكسرت المعادلة هذه فتبنت لبنان حكم الأرياف والضواحي على غرار ما هو حاصل في سورية منذ ١٩٦٣. وبالمعنى هذا، تساوى البلدان في التعرّض لسطوة أقل حذقة وإعداداً لقيادة المجتمع، من دون أي تكريم رمزي للمدينة التي اغتيل أهم المعبرين عنها بأشد طرق النظامين وحشية ودناءة.

وغني عن القول أن الإيديولوجيا السورية حظيت دائماً بجاذبية أكبر في «العالم الثالث» حيث تتمتع الجيوش القوية والأسواق المستوعبة للصناعات الثقيلة بمرتبة تكاد تكون مقدسة، فيما الاختلاف والصغر لا يشجعان الجيران على احترام صاحبهما، وقد يشجعان، في ظل ضعف التقاليد السياسية والدستورية، على استغلال ضعفه. لكن النزعة الأكثرية السورية كانت متشظية وقابلة للتفتت، تماماً كما أن النزعة الأقلية اللبنانية لم تحل دون مطامع أكثرية عبّرت عنها الطوائف الأقوى، كلما أتيح لها ذلك، حيال الطوائف الأضعف.

وهذا، في واقع الحال، كان ذروة لانتصار النهج السوري، بوصفه الأقوى، على النهج اللبناني، بوصفه الأشد تقدماً. ومن نتائج هذا التطور أن أصيب لبنان بشيء من الخجل باسمه، فغدا «ساحة»، وأمسى «لبنان العربي»، في إعلان صريح عن أن فردية الفرد، في هذا الجزء من العالم، لن تقيه «ضرورة» تعريف نفسه بنسب أعرض وعشيرة أوسع.

على أن القوة والضعف لا تحسب حساباتهما في اتجاه واحد. فعلى العموم، كان في لبنان شيء من حواء التي جعلتها الرواية التوراتية مصدر الغوى بسلاح لا يتعدى التفاحة. وكان في سورية شيء من آدم الذي لا يرى في حواء إلا ضلعاً من أضلاعه. لكنه آدم مُتباه قوي في الظاهر، وأشد هشاشة، في واقع حاله، من تفاحة. فحرية الصحافة في لبنان، أو لجوء معارضين سوريين إليه، تسبباً ويتسبباً بمخاوف تنم عن عظام أكثر

بكثير مما تنم عن ثقة ورسوخ. ذاك أن البلد الصغير الذي لا يرفع القوة، ولا الوحدة، علماً، يتجانس مع تفتته أكثر مما تستطيع «شقيقته» التي تعيش في إنكار انقساماتها، والمعرضة لامتحان متواصل وكاشف تمليه المزاعم القومية الكبرى. فهناك، وبعيداً عن الرطانة، استحال للدولة - الأمة الجديدة أن تتوطد تحت ضغط التناقضات الكبيرة وأهمها تنافس دمشق وحلب. ومعروف أن الأولى شدتها مصالحتها التجارية وعواطفها السياسية إلى الأردن وفلسطين ومصر والسعودية، فضلاً عن لبنان. أما الثانية فانشدت دوماً إلى العراق وتركيا. والأولى كان لها حزبها التاريخي الذي هو «الكتلة الوطنية»، والثانية كان لها «حزب الشعب». وإنما بسبب التنافس المرير بينهما تمكن الجيش من القفز إلى السلطة عام ١٩٤٩.

لكن حسني الزعيم، ذاك الضابط المصاب بخليط من العته والعتو، لم يستطع البقاء في الحكم إلا أربعة أشهر، أسقطه بعدها معاونه سامي الحناوي فحكم بضعة أشهر أخرى ليتسلم السلطة الضابط الذي أنشأ أول ديكتاتورية عسكرية متماسكة نسبياً في

بلده وهو الشيشكلي. فعندما أطيح الأخير أواسط الخمسينيات، انفجرت حرب الاغتيالات والتصفيات التي تغلب بنتيجتها مؤيد ومصر على مؤيدي العراق الهاشمي ممن يقودهم سياسيون حلب. وقد تظاهر المنتصرون باستعادة الحياة البرلمانية، لكن تناقضات المجتمع والسياسة أفشلتهم ودفعت بهم إلى المحاولة غير المسبوقة، وهي الارتقاء في أحضان الرئيس جمال عبد الناصر. ولئن سقطت الوحدة بانقلاب الضباط الدمشقيين عليها، فالضباط غير الدمشقيين سريعاً ما انقضوا على زملائهم الانفصاليين. واستمرت الحال هكذا حتى آذار ١٩٦٣. لكن يومذاك لم يستول البعثيون وحدهم على السلطة، بل شاركهم الاستيلاء ضباط ناصريون كجاسم علوان وآخرون مستقلون كزياد الحريري. وهؤلاء جميعاً أعلنوا أنهم سيعيدون الوحدة مع مصر الناصرية. إلا أن البعثيين منهم ما لبثوا أن صنفوا شركاءهم بعدما وقّعوا، في ١٧ نيسان (أبريل)، معاهدة لإقامة وحدة ثلاثية، مصرية - سورية - عراقية. وأدرك عبد الناصر أن البعث يناور بالوقت وبالدم، كي يوطد مواقعهم في السلطة، فأبطل المعاهدة

واتهم البعثيين بخيانة «الشعب العربي» والأهداف القومية.

ولم يقف التدهور هنا. ففي ١٩٦٦ انقضَّ بعض البعثيين على رفاقهم. وبعد أربع سنوات انقضَّ أحد هؤلاء، وزير الدفاع حافظ الأسد، على رفاقه بانياً ديكتاتورية عسكرية منيعة تكبح كل تناقض يمكن أن يهدد السلطة ومُنشئاً، للمرة الأولى في تاريخ سورية الحديث، دولة مركزية صارمة متراصة. وقد جاء رحيل عبد الناصر في العام ذاته، ١٩٧٠، يوجد «مشروعية» جماهيرية للسعي وراء زعامة راديكالية عربية تنافس عليها الأسد وصدام حسين ومعمر القذافي.

هكذا تبدَّى العجز السوري عن إقامة دولة قابلة للحياة خلال ١٩٤٩ - ١٩٧٠ سبباً وجيهاً من أسباب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كله. أما بعد ١٩٧٠، فتبدَّى أن بديل الفوضى دولة استبدادية شديدة المركزية تطرد تلك الفوضى إلى خارجها وتصرّفها فيه. وبدوره، بدا لبنان دولة أكثر معقولة وثباتاً. فالحرية التي فرضها التنوع الديني واعتماد النظام البرلماني والبجوحة الناجمة عن دور الوساطة،

كما عن استقبال الرساميل العربية الهاربة من تأميم الأنظمة العسكرية المجاورة، عملت كلها على تقديم نموذج مقبول وعلى نشوء طبقة وسطى هي أعرض مثيلاتها في المنطقة. صحيح أن زعماء الطوائف الدينية عاثوا فساداً بالإدارة التي ملأوها بالأزلام والأقارب، إلا أن اللبنانيين، على ما يبدو، فضلوا الفساد من دون قمع على الفساد المصحوب بالقمع.

وقد يتشارك البلدان، ومعهما سائر بلدان المشرق، في الافتقار إلى عناصر الإجماع والاستقرار التي تستدعيها الدولة - الأمة. غير أن لبنان يعوّض جزئياً عن افتقاره بالاستقرار في المنطقة حين ينشأ استقرار: هذه كانت حاله في السنوات القليلة ما بين استقلاله في ١٩٤٣ وقيام دولة إسرائيل، ثم في السنوات القليلة الأخرى ما بين أوائل الخمسينيات، حين العرب جميعاً كانوا منضوين في المعسكر الغربي، و١٩٥٦ عندما أمم عبد الناصر قناة السويس. ولأن المنطقة هي على ما هي عليه، فإن مصلحة لبنان المثلى تقتضي تجميد المحيط والتاريخ معاً. أما سورية فتتطلب العصف وإشاعة الفوضى في

المحيط والتاريخ، مستفيدةً من امتناع السلام مع الدولة العبرية، أو من هبوب «حركة التحرر الوطني» وبعدها «الثورة الإسلامية» الإيرانية اللتين اهتز ويهتز لهما لبنان.

ولئن كان الأخير قريباً من المعسكر الغربي، ذهبت سورية بعيداً في صلاتها بالمعسكر السوفياتي. فقد كانت دمشق العاصمة التي باشرت كسر الاحتكار الغربي للتسلح في الشرق الأوسط من خلال المعونة العسكرية التي منحتها إياها موسكو في آذار ١٩٥٥، مكافأةً لها على عدم الانخراط في «حلف بغداد». و فقط بعد أشهر، في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، توصلت مصر الناصرية إلى صفقة السلاح التشيكي الشهيرة التي عُدّت الخطوة النوعية في كسر الاحتكار. وفي موازاة تعاظم وزن العسكر في السلطة السورية، راح يتعاظم الاعتماد على موسكو التي باتت تسلّح جيشها كلياً، كما تصدر له نظمها وعقائدها العسكرية.

لكنّ بينما كانت ألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية الدولتين الكبيرتين

قياساً بألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية، بدا الأمر معكوساً في حالة لبنان وسورية حيث سكان الأول خمس سكان الثانية التي تحدّه من الشرق والشمال. وبما أن الحدود اللبنانية الجنوبية مع إسرائيل مغلقة، وهي لسنوات طويلة مناطق حربية، لم يبق للبنان إلا البحر في غربه. وكان للتفاوت هذا أن جعل الإلغاء والتجاهل ومحاولات الخنق والحصار من السمات الملازمة لنزاعات البلدين - النموذجين.

والحال أن علامات التنافر بينهما لم تتباطأ عن نشأتها في الظهور.

فقد حرص السوريون، مع ولادة الكيانين، على ألا يقوم تمثيل ديبلوماسي وسفارات بينهم وبين الجار الأصغر. وكانت هذه إشارة منهم، استثنائية بين جميع دول العالم، إلى ضرورة إبقاء الرقابة على السيادة اللبنانية. فعلى عكس الأردن وفلسطين، عجّ لبنان بالطوائف التي يسمح تنافرها بالتجاوز على سيادة دولتها. وعلى عكسهما، هما الخارجين من الانتداب البريطاني، شارك لبنانُ سوريةَ الخروج من الانتداب الفرنسي فبدت مصادرته أكثر

«شرعية» نظراً إلى التشارك في فسحة من التاريخ أطول ونطاق من العلاقات والمصالح أعرض.

فهناك تقليدياً، في سورية، ما يشبه اللاوعي الجمعي الذي يساوي بين العروبة و«إرجاع» لبنان والأردن وفلسطين إلى «الرحم» المزعومة التي يقال إن البلدان هذه خرجت منها، على أيدي أطباء غربيين، في شهر سابع. لكن في الليل، يضرب هذا اللاوعي أشرس ضرباته في لبنان. وحيال لبنان تحديداً، يمكنه أن ينقلب وعياً منظوقاً صريحاً: ذاك أن الوطنية الفلسطينية تنتصب موحدة في وجهه، لا تشدّ عنها إلا «فصائل» مصنوعة في دمشق. أما الشرق أردنيون فيلتمون في المنعطفات، وراء ملكهم وكيانهم، عصبية واحدة لا يشوبها التنافر.

وما من شك في أن الأمور ليست مقيمة على ثبات جوهرى. ففي سورية انحاز معارضون ومثقفون يتنامى عددهم إلى نموذج لبنان، وبتوا أكثر جهراً في طلب دولة القانون والديموقراطية والتحرير الاقتصادي. ويصح القول إن كثيرين من هؤلاء

الشجعان انحازوا إلى لبنان نفسه لأن الحرّ لا يستعبد الآخرين. لكنها ظاهرة نخبوية لا يُبنى عليها شعبياً ولا يُعول. فكيف وأن هذا نفسه حصل بعد سنوات مديدة كان فيها صوت الانشقاق السوري الأعلى ذاك الذي يأخذ على دمشق ضعف مناهضتها لأميركا أي، على أرض الواقع، عدم قسوتها بما يكفي على لبنان.

قابل ذلك أن لبنانيين كثيرين تربطهم بسورية صلات متفاوتة، بعضها إيديولوجي، بغض النظر عن نظامها، وبعضها أهلي، وفيها دائماً النفعي والمصلحي، من داخل القانون أو من خارجه. والكثيرون من هؤلاء «مع» سورية لأنهم «ضد» طرف ما في لبنان، هو غالباً الطرف المسيحي. ومثل هؤلاء إنما يعزّزون قناعة النظام السوري بنفسه، بقدر ما يعزّزهم النظام المذكور في وجودهم ذاته. وهم، في هذا، يختلفون عن الأصدقاء اللبنانيين الجدد والقليلي العدد لسورية، الذين دفعتهم مصالح حديثة، ابتدأت بصدور القانون الرقم ١٠ في ١٩٩١، ثم التحرير الجزئي للاقتصاد في ٢٠٠٠، إلى إقامة مصارف ومؤسسات هناك. فالأخرون

يذكرون السوريين بقصور نظامهم، وبيطء زمنه الذي أبطأ زمنهم. وهم، حتى حين يُحمّلون على امتداح النظام، يكونون، في واقع الحال، يقدمون نقيضه أو يشون يارهاصاته.

ودائماً وُجد سوريون يحبّون لبنانيين ويصاهرونهم، ولبنانيون يحبّون سوريين ويصاهرونهم ويغنون مع فيروز: «إن ما سهرنا ببيروت منسهر بالشام». لكن إغلاق الحدود العديدة، على مدى نصف القرن الماضي، ظلت تذكّرنا بأن حرب النموذجين ربما فاقت، في أهميتها، رغبات السهر. وداخل ظاهرة العمالة المهاجرة مورست الحرب هذه بحدة وشراسة. فاللبنانيون جعلوا العمالة التي تبني بلدهم الهدف الذي يتلقى مباشرةً عداءهم لسورية، وأحياناً بقدر من العنصرية يصعب التكتّم عليه. فالذين كانت أسنانهم تصطك أمام ضابط المخابرات، كانت شجاعته تنهال على العامل الذي لا

يجد إلا الجسر ينام تحته في العراق. أما السوريون فأفادوا من عدم تنظيم العمالة في الجار الأصغر، ومن عدم وضع سياسة هجرة تربط عدد الوافدين بحاجة السوق. وللسيطرة على الشرايين الاقتصادية لـ«الشقيق» الضعيف، وضمان التحويلات المتدفقة منه، أُجريت عمليات جراحية للحركة النقابية وقياداتها، وضمن أن يتولى أحد الأتباع المضمونين وزارة العمل بلا انقطاع. لقد تصرف لبنان تصرف رأسمالي تنقصه الثقافة، ولا تزال نزعته الإنسانية حديثة الأظفار، وتصرفت سورية تصرف مستبد يقذف البشر الفائزين إلى خارجها ولا يستقبلهم إلا تحويلات.

وهذا جميعاً فيه من الحياة أكثر مما فيه من السياسة وتقلّب الأنظمة، فكأن ثابتاً ما لازم المتحوّلات راسماً لوجهتها أفاقاً مظلمة لا تنجح «الأخوة» في تبديدها أكثر مما نجحت، ذات مرة، بين قايين وهابيل.

هيا بنا



(١) فادي توفيق ولقمان سليم

كيف انتخابات حرة في دار حرب ؟

قراءة في انتخابات الجنوب ٢٠٠٥

العلاف: لارا بلمة

«لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.»

المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

دفاتر هيا بنا

دورية تُعنى بالشأن العام تصدر مؤقتاً على هيئة دفتر أو سواه.

«Everyone has the right to freedom of opinion and expression; this right includes freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers.»

Article 19 of the Universal Declaration of Human Rights

Hayya Bina's Log

A periodical dealing with matters concerning the *res publica*, temporarily published as a log or other.

